الأمم المتحدة

S/2017/252*

مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، والذي طُلب إلي بموجبه أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ ولاية البعثة كل ٩٠ يوما بعد بدء أنشطة الرصد والتحقق. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات ذات الصلة التي شهدتها الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات هامة في عملية التنفيذ، بما في ذلك نقل حوالي ٩٠٠ ٦ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (القوات المسلحة الثورية الكولومبية) إلى ٢٦ من المناطق والنقاط المحلية المتفق عليها. وقد بدأت عملية إلقاء السلاح في هذه المناطق، كما يُتوقع أن تبدأ قريبا عملية إعادة إدماج المقاتلين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وتشكل هذه خطوة رئيسية نحو ترسيخ وقف إطلاق النار، وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية، وتحوّل هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي. وعلى الرغم من أوجه التأخير في التنفيذ عموما، فقد أكد الأطراف مجددا اعتزامهم إكمال عملية إلقاء السلاح بنهاية المهلة الزمنية المحددة بـ ١٨٠ يوما في اتفاق السلام، وتعزيز التدابير الرئيسية المتصلة بالشؤون القانونية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية البالغة الأهمية لنجاح إعادة إحلال وتوطيد السلام بعد مرحلة إلقاء السلاح.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

290317 280317 17-04472 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – التنفيذ التشريعي والمؤسسي لاتفاق السلام

التشريعات الرئيسية

٣ – صدر قانون العفو العام في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بموجب إجراءات تشريعية سريعة لتنفيذ السلام. وهو يشكل جزءا بالغ الأهمية من التشريعات: فهو يوفر عفوا بحكم القانون لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية المتهمين بارتكاب جرائم سياسية أو المحكوم عليهم في جرائم من هذا القبيل (مثل التمرد والعصيان والتآمر والجرائم ذات الصلة). كما ينص هذا القانون على الإفراج المشروط أو العفو عن السجناء من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين أمضوا خمس سنوات أو أكثر من مدة عقوبتهم على جرائم لا تندرج تحت أحكام العفو، بشرط توقيعهم على التزام بالخضوع لولاية السلام الخاصة في كولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أن أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية المحكوم عليهم في جرائم لا تخضع للعفو والذين لم يقضوا بعد خمس سنوات من مدة عقوبتهم سيُنقلون إلى مرافق بديلة موجودة في بعض المناطق التي تمت فيها إعادة تجميع تلك القوات. وهذه المرافق قيد الإنشاء حاليا وستقوم آلية الرصد والتحقق الثلاثية بالتصديق على ملاءمتها قبل نقل أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية إليها.

٤ – كما يحدد قانون العفو الطرائق المختلفة التي ستنطبق على أفراد قوات الأمن العام المتهمين في جرائم مرتبطة أو ذات صلة بالنزاع المسلح مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أو الذين تمت مقاضاتهم أو إصدار أحكام بحقهم لارتكاب هذه الجرائم.

٥ – وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الإعراب عن القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ قانون العفو. وفي ١٧ شباط/فبراير، أصدرت الحكومة مرسوما يهدف إلى التعجيل بتطبيق القانون. بيد أن جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك داخل السلطة القضائية، أعربت عن شكوكها بشأن التطبيق العملي للقانون. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن عدد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين استفادوا من أحكام قانون العفو يتجاوز ٧٢. وهناك على الأقل نحو ١ ٠٠٠ طلب مقدم في إطار قانون العفو قيد التجهيز حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تم تحرير ١٧٧ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية نتيجة قرارات العفو الصادرة عن رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس، وليس بموجب قانون العفو.

٦ – وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدمت الحكومة إلى الكونغرس، بموجب الإجراءات التشريعية السريعة، مشروع قانون يشمل نطاقه الدستوري إنشاء النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، المنصوص عليه في اتفاق السلام. وهو يشمل

ولاية السلام الخاصة التي تتضمن نظاما وإجراءات قضائية منفصلة سيتم بموجبها تناول الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح وحقوق الضحايا.

٧ - وكان مشروع القانون موضوع مناقشات مطولة في الكونغرس، ويعزى ذلك جزئيا إلى كون ولاية السلام الخاصة تقع في صلب الشواغل التي أعربت عنها الجماعات التي صوّتت بـ ''لا'' أثناء الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأسفرت المناقشات عن إدخال العديد من التعديلات على القانون، لا سيما فيما يتعلق بالقوات المسلحة والأطراف الثالثة المدنية التي قد تكون ضالعة في النزاع. واعتمد الكونغرس القانون المتعلق بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في منتصف آذار/مارس، بصيغته المتضمنة لهذه التعديلات. وستقوم المحكمة الدستورية بعد ذلك باستعراضه. ومن المتوقع أن ينظر الكونغرس الآن في القوانين التي تنظم نظام العدالة الانتقالية هذا.

٨ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أيّد ممثلي الخاص تعيين نستور كوريا مديرا تنفيذيا مؤقتا لولاية السلام الخاصة، بتأييد من الطرفين. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، قمتُ بتعيين دييغو غارسيا سايان ليكون جزءا من لجنة الاختيار المكلفة باختيار القضاة وغيرهم من المسؤولين في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار خلال الأشهر المقبلة. وبحلول ١٤ شباط/فبراير، كان جميع الكيانات المعيِّنة الأخرى (الدائرة الجنائية للمحكمة العليا في كولومبيا، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، واللجنة الدائمة لنظام جامعة الدولة في كولومبيا، ورئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) قد أنجز تعييناته. واجتمع أعضاء اللجنة في بوغوتا في ٧ آذار/مارس.

٩ - وفي ١ شباط/فبراير، قدمت الحكومة إلى الكونغرس مشروع قانون يتضمن نطاقه الدستوري إعادة الإدماج السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وهو يتعلق بالتمويل والضمانات السياسية والتمثيل الأدنى خلال دورتي الانتخابات التشريعية المقبلتين (في عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢). وفي ١٤ شباط/فبراير، أقر الكونغرس قانونا ينظم مشاركة ستة مراقبين باسم القوات المسلحة الثورية الكولومبية في مناقشات الكونغرس بشأن التشريعات المتصلة بالسلام.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت تشريعات أخرى متصلة بالسلام، من قبيل التشريعات التي يهدف نطاقها الدستوري إلى ضمان قيام مؤسسات الدولة، بحسن نية، بتنفيذ مضمون اتفاق السلام، والتشريعات المتعلقة بالقواعد المنطبقة على موظفي الدولة في سياق إنهاء النزاع المسلح، والقانون المتعلق بمركز المعارضة.

١١ - وفي ٢٤ آذار/مارس، قام ممثل كولومبيا الدائم لدى الأمم المتحدة بتسليمي اتفاق السلام الموقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سأقوم وفقا لأحكامه بإحالته إلى مجلس الأمن لتعميمه لاحقا كوثيقة من وثائق المجلس.

هيئات التنفيذ الرئيسية

١٢ - في ٣ شباط/فبراير، أعلن الرئيس سانتوس تشكيل حكومة بعد انتهاء النزاع تتألف من وزراء الداخلية والمالية والصحة والزراعة والمناجم والطاقة والعمالة والوزير المستشار لشؤون ما بعد انتهاء النزاع. والحكومة مكلفة بالإشراف على الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام وإقامة روابط فعالة بين الحكومة والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشاريع في مرحلة ما بعد النزاع. وقد ركزت الحكومة في البداية على إزالة الألغام لأغراض إنسانية، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، والتنمية الإقليمية.

التنفيذ العام

١٣ - أُنشئت الهيئة المسؤولة عن الإشراف العام على تنفيذ السلام، وهي لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتتألف اللجنة من ثلاثة مسؤولين حكوميين، بمن فيهم المفوض السامي للسلام، ووزير الداخلية، والوزير المستشار لشؤون ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن ثلاثة أعضاء رفيعي المستوى من القوات المسلحة الثورية الكولومبية، هم إيفان ماركيس، وفيكتوريا ساندينو، وخيسوس سانتريتش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت اللجنة على جملة أمور من بينها التقدم المحرز في المناطق والنقاط، وإقرار وتنفيذ قانون العفو وغيره من التشريعات المتصلة بتحقيق السلام، والتوصل إلى اتفاق بشأن استبدال المحاصيل، وتصميم برامج إنمائية في المناطق الريفية.

الشؤون الانتخابية

١٤ - في ١٧ كانون الثاني/يناير، أنشأ الرئيس سانتوس البعثة الانتخابية الخاصة المتوخاة في فصل المشاركة السياسية في اتفاق السلام، لتعزيز الاستقلال في تنظيم الانتخابات، وطلب إليها أن تقدم توصياتها في أقرب وقت ممكن.

إعادة الإدماج

١٥ - أنشئ مجلس وطني لإعادة الإدماج رسميا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، جمع بين المسؤولين الحكوميين وممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية لمعالجة الإدماج السياسي والاجتماعي - الاقتصادي لأفراد هذه القوات. وقد ناقش المجلس خطة العمل وهو بصدد

دراسة طرائق إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز اهتمامه على حالة الأطفال في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

١٦ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، قام المجلس الوطني لإعادة الإدماج بتفعيل البروتوكول المتعلق بفرز الأطفال عند دخول القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق والنقاط، واعتمد مبادئ توجيهية بشأن برنامج خاص لإعادة إدماج الأطفال المنفصلين عن هذه القوات. وصدرت تلك الإجراءات عقب فترة شهدت توجيه نداءات قوية من الحكومة والمجتمع المدني للقوات المسلحة الثورية الكولومبية للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ بفصل الأطفال من صفوفها. وعلى نحو ما قرر المجلس، فإن الأطفال القادمين مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق والنقاط يُنقلون، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية، برفقة اثنين من ممثلي المجتمع المدني، إلى مساكن انتقالية تباشر فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان، بردِ حقوقهم. وبدأ تنفيذ البرنامج في ٣ آذار/مارس. وعلى نحو ما اتفقت عليه الأطراف، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية مسؤولة عن الإبلاغ بشأن هذه المسألة. وأفادت لجنة الصليب الأحمر الدولية باستقبال مجموعات الأطفال الأولى في ٤ و ١٠ و ١٥ آذار/مارس.

الضمانات الأمنية

١٧ - في ٣ شباط/فبراير، وقع الرئيس سانتوس مرسوما بإنشاء اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية من أجل تصميم ورصد السياسة العامة والجنائية المتصلة بتفكيك المنظمات الإجرامية. ويرأس اللجنةَ الرئيسُ سانتوس وتضم وزراء الداخلية والدفاع والعدل، والمدعي العام وأمين المظالم والمفتش العام ومدير وحدة خاصة مكرسة لمكتب المدعي العام. وتشمل اللجنة أيضا ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وخبراء في مجال حقوق الإنسان. وتم توجيه دعوة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا للمشاركة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أنشأ الرئيس سانتوس اللجنة رسميا في مقاطعة كاوكا، وهي إحدى أكثر المقاطعات تعرضا للعنف. وتسعى هذه الهيئة إلى معالجة إجراءات الجماعات المسؤولة عن جرائم القتل و/أو المذابح التي تستهدف الأفراد المشاركين في تنفيذ الاتفاقات وبناء السلام. وهذا يشمل المنظمات المسماة خليفة للجماعات شبه العسكرية السابقة والشبكات الداعمة لها. وعلى نحو ما ورد في الفقرة ٢٤ من هذا التقرير، فإن استمرار الهجمات ضد القادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع يشكل مصدر قلق بارز، بما في ذلك بسبب تداعياته على إعادة الإدماج المقبلة للقوات المسلحة الثورية.

المشاركة

١٨ - في ٣١ كانون الثاني/يناير، أنشأت لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق كيانا استشاريا رفيع المستوى لضمان التنسيق بين الأطراف ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل المجموعات الإثنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك ما مجموعه ست منظمات نسائية في مناقشات مع اللجنة لضمان الحفاظ على النهج الجنساني في تنفيذ اتفاق السلام.

السياق السياسي

١٩ - يجرى تنفيذ اتفاق السلام في بيئة سياسية تتأثر على نحو متزايد بالانتخابات العامة المقبلة التي ستجرى في أيار/مايو ٢٠١٨. ويُتوقع من جميع المسؤولين الحكوميين الذين يعتزمون المشاركة في السباق الانتخابي للعام المقبل أن يستقيلوا من مناصبهم، وسيخلف نائبَ الرئيس الحالي الجنرال أوسكار نارنجو، المدير السابق للشرطة الوطنية وأحد مفاوضي الحكومة المفوّضين في محادثات السلام في هافانا.

٢٠ - وفي منتصف كانون الثاني/يناير، في اجتماع للقيادة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية عقد في لانوس في منطقة ياري في مقاطعة ميتا، كررت هذه القوات تأكيد التزامها بالتحول إلى حزب سياسي وأعلنت اعتزامها عقد ''جمعية تأسيسية'' في نهاية أيار/مايو. كما أفاد زعيم القوات المسلحة الشعبية الكولومبية رودريغو لوندونيو (المعروف باسم تيمولين خيمينس أو تيموتشنكو) أن الجماعة لا تعتزم طرح مرشح رئاسي في انتخابات العام ٢٠١٨، بل إنها تهدف إلى تعزيز التوافق الوطني حول مرشح يضمن الاستمرارية في تنفيذ اتفاق السلام.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرر الرئيس سانتوس دعوته إلى اتفاق سياسي شامل بشأن تنفيذ اتفاق السلام. بيد أن قادة الأحزاب السياسية الذين عارضوا أحكام اتفاق السلام خلال الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أعربوا عن اعتزامهم استعراض بعض جوانب الاتفاق في حال انتخابهم في عام ٢٠١٨.

السياق الأمني

٢٢ - صمد وقف إطلاق النار الثنائي ووقف الأعمال العدائية بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية ولم يُسجل وقوع إصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يؤكد تعهد الطرفين بوضع حد نهائي للنزاع الدائر بينهما.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، تواصل الإعراب عن القلق بشأن تواجد الجماعات المسلحة من غير الدول وتصرفاتها، بما في ذلك في المناطق التي كانت تنتشر فيها سابقا القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وتشمل هذه الجماعات جيش التحرير الوطني وهو أحد الجماعات التي تستخدم حرب العصابات، وخلفاء الجماعات شبه العسكرية السابقة من قبيل ''كلان ديل غولفو'' (Clan del Golfo)، وجيش التحرير الشعبي، والجماعات الأخرى المرتبطة بالجريمة المنظمة، وبخاصة طائفة متنوعة من الجماعات التي تمارس نشاطاتها محليا وتتصارع من أجل السيطرة على أنشطة التعدين غير القانوني والمخدرات وابتزاز الأموال.

٢٤ - وقد أدانت منظمات المجتمع المدني وجود هذه الجماعات المسلحة من غير الدول، التي يُحمِّلونها مسؤولية عدد من الهجمات وأعمال التخويف المرتكبة ضد المجتمعات المحلية وقادتها. وقد تم توزيع منشورات تهديدية تدعو إلى اغتيال قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان، في عدة مقاطعات، منها تلك الواقعة قرب المناطق والنقاط التي تتركز فيها القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وكان هناك قلق بالغ إزاء الاعتداءات وأعمال التخويف التي يتعرض لها قادة المجتمعات المحلية والمدافعون عن حقوق الإنسان. وقد دعا أمين المظالم إلى تحسين تدابير الحماية. وقد تحققت مفوضية حقوق الإنسان حتى تاريخه من ٦٠ حالة قتل راح ضحيتها مدافعون عن حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦. وقد ذكرت منظمات المجتمع المدني أرقاما أعلى من ذلك تشمل قتل فئة أوسع من قادة المجتمعات المحلية. ووفقا لجميع المصادر، فإن هذا الاتجاه المثير للقلق قد استمر في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧.

٢٥ - وقد اتخذت الحكومة تدابير ترمي إلى منع الجماعات المسلحة الأخرى من أن تجد موطئ قدم لها في المناطق التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، مع التركيز في البداية على ١٦٠ بلدية. وأدان الرئيس سانتوس بشدة، لدى افتتاحه لجنة الضمانات الأمنية في ٢٣ شباط/فبراير، جميع الهجمات التي تستهدف القادة المجتمعيين وتعهد على نحو خاص بعدم السماح بتكرار تلك المآسي التي حلت بحزب ''الاتحاد الوطني'' (Unión Patriótica) الذي كانت قد أنشأته القوات المسلحة الثورية الكولومبية والذي قُضي على جميع أعضائه في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وتبدو اللجنة، بفضل ما تتسم به من تشكيلٍ عالي المستوى ومتعددِ الأبعاد، في وضع مثالي يسمح لها بكفالة عمل جميع الهيئات الحكومية المسؤولة بفعالية معا من أجل مكافحة العنف وضمان التعاون مع المجتمع المدني. ومع أن هذه الجهود قد لا تؤتي ثمارها في الأمد القصير، فأنه يُؤمل أن يسهم عمل اللجنة قريبا في التقليل من مستويات العنف الحالية، ولا سيما في مناطق النزاع.

٢٦ - ومن دواعي القلق الإضافية هروب بعض أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية من الخدمة، رغم أن هذه الظاهرة تبدو محدودة النطاق. وتختلف الأرقام من ٢ إلى ٥ في المائة من المقاتلين، ويحدث ذلك بصفة رئيسية في مناطق الجنوب الشرقي وفي ساحل المحيط الهادئ. وتفيد تقارير متكررة بأن أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية يتم إغراؤهم على الهروب من الخدمة، وبخاصة من جانب المنظمات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالمخدرات.

٢٧ - وفي تطور طال انتظاره، بدأت المرحلة الرسمية من محادثات السلام بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، وهو ثاني أكبر الجماعات التي تخوض حرب عصابات في البلد، في كيتو، في ٧ شباط/فبراير، بعد تأجيلها عدة مرات في السابق. وقد بدأت هذه المحادثات في أعقاب قيام جيش التحرير الوطني في ٢ شباط/فبراير بالإفراج عن رهينة كان يحتجزها منذ أوائل عام ٢٠١٦. بيد أن العنف الناجم عن النزاع الدائر بين جيش التحرير الوطني والحكومة الكولومبية لا يزال مستمرا، وذلك كما يتضح من الهجوم الذي تبناه جيش التحرير الوطني في ١٩ شباط/فبراير، عندما أسفر انفجار قنبلة في بوغوتا عن مقتل شرطي واحد وإصابة ٢٦ شخصا، معظمهم من رجال شرطة.

ثالثا - مهام البعثة

٢٨ - تقوم البعثة بتنسيق الآلية الثلاثية للرصد والتحقق، التي عملت على نحو مكثف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تعاونت الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والبعثة بفعالية أكبر على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. وقد كان للبعثة، في إطار دورها التنسيقي، أهمية محورية في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أنشطة الآلية في مجال الرصد والتحقق. وقد برهنت الآلية على قيمتها من خلال تنسيقها ومرافقتها بنجاح لعمليات انتقال أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق والنقاط، والتحقق من الامتثال للبروتوكولات، والتحقيق في الحوادث، والتوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. وقد أثر بطء وتيرة تشييد مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية في بعض المسائل المتعلقة بالتحقق من وقف إطلاق النار وعملية إلقاء السلاح. وقد أُحيلت تلك المسائل على لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق، بما أنها تتطلب اتخاذ قرارات سياسية. وتشير أوجه التباين التي حصلت مؤخرا بين آراء الطرفين بشأن مدى التقدم المحرز في إعداد المناطق والمخيمات للقوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى ضرورة تعزيز التقييمات المشتركة التي تتم في إطار آلية الرصد والتحقق.

باء – وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية

رصد التحركات

٢٩ – وفقا للجدول الزمني المحدد في اتفاق السلام، فإن انتقال القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق والنقاط كان ينبغي أن يتحقق بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، أي بعد ثلاثين يوما من بدء نفاذ الاتفاق. غير أن لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق وافقت، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، بعد أخذها بعين الاعتبار حالة المناطق والنقاط، على بقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية في نقاط التجميع المبدئي المؤقتة القريبة من تلك المناطق والنقاط، وعلى قيام وحداتها المتواجدة في مواقع بعيدة عنها بمواصلة تحركها نحوها.

٣٠ – وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أعرب الرئيس سانتوس، خلال زيارته لموقع مؤقت في مَسَتِّس (مقاطعة ميتا)، عن تعهد حكومته بالتغلب على حالات التأخر في تشييد مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وفي وقت لاحق، بذلت الحكومة جهودا عاجلة لمعالجة أوجه القصور اللوجستية، بالتنسيق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية والبعثة. وقد تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة مسؤولية الوصول إلى المخيمات وتحضير الأراضي، وتوفير المياه والكهرباء والصرف الصحي، وتشييد الأماكن المشتركة. وكان من المقرر أن يقوم أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية ببناء أماكن العيش في المخيمات من مواد تقدمها لهم الحكومة.

٣١ – وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اتفقت الحكومة وقيادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية على أن انتقال وحدات القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق المتفق عليها سوف يكتمل بنهاية كانون الثاني/يناير، وذلك بغض النظر عن مدى التقدم المحرز في تشييد المخيمات.

٣٢ – وفي الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ شباط/فبراير، قامت الآلية الثلاثية للرصد والتحقق بعملية كبيرة لمرافقة ورصد التحرك الأخير لأفراد ميليشيات القوات المسلحة الثورية لكولومبيا إلى المناطق والنقاط.

٣٣ – وقد تم إنشاء مركز عمليات في مقر آلية الرصد والتحقق في بوغوتا يقوم بتخطيط التحركات ورصدها. ويضم المركز كلا من الآلية ومكتب المفوض السامي للسلام والقوات العسكرية وقوات الشرطة، بما في ذلك القيادة الانتقالية الاستراتيجية ووحدة الشرطة لبناء السلام. وقد كان هذا الهيكل المتكامل ضروريا لتوفير الدعم اللوجستي والأمني للتحركات.

٣٤ - وبوجه عام، تم تنفيذ ٣٦ تحركا نحو المناطق والنقاط في ١٤ مقاطعة. وشمل ذلك الامتثال لوقف إطلاق النار، وإنشاء طرق تتم التحركات عبرها والتنسيق والاتصال الفعالين واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لنقل الأسلحة. وقد قامت آلية الرصد والتحقق برصد تحركات القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتنسيقها ومرافقتها، بينما وفرت الحكومة اللوجستيات والأمن ووسائل النقل.

٣٥ - وبحلول ١٨ شباط/فبراير، كان حوالي ٩٠٠ ٦ فرد من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية قد تجمعوا في ٢٦ منطقة ونقطة. وكان من بينهم حوالي ١٧٩ ١ من النساء، الكثير منهن حوامل أو أمهات لأطفال صغار. وجدير بالذكر أن تلك التحركات المعقدة لآلاف أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية قد تمت تقريبا دون وقوع حادث يُذكر.

٣٦ - واتفق الطرفان في ١٧ كانون الثاني/يناير على أن أفراد ميليشيات القوات المسلحة الثورية الكولومبية سيدخلون المناطق والنقاط مؤقتا للخضوع لإجراءات إعادة الإدماج في الحياة المدنية. بيد أنه لا يُتوقع أن يبقى معظم أعضاء الميليشيات في هذه المناطق والنقاط.

التحقيق في الحوادث

٣٧ - تلقت آلية الرصد والتحقق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٨١ طلبا للتحقيق في حوادث. وتبين أن ١٩ من تلك الطلبات لا تندرج ضمن ولاية الآلية، بينما تعذّر التحقق من ١٤ منها. وقد تحققت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من سبعة حالات عدم امتثال، ومن ثمانية انتهاكات بسيطة ومن حالتي انتهاك خطير لبروتوكولات وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. ووقع انتهاك خطير في ١٠ كانون الثاني/يناير، قرب سان فينستِ دل كَغوان (مقاطعة كاكيتا)، عندما هاجم عناصر من القوات المسلحة الثورية الكولومبية مجموعة من الهاربين من الخدمة، مما أدى إلى مقتل أحدهم. وتجري التحقيقات حاليا في قضية اعتداء جنسي مزعوم ارتكبه أحد أفراد القوات المسلحة الكولومبية ضد فتاة.

٣٨ - وتتعلق الحوادث الأكثر شيوعا بخروج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية من مخيماتهم دون أن يتم ذلك في إطار التنسيق المناسب مع آلية الرصد والتحقق، ودخول قوات الأمن العام الكولومبي إلى مناطق قرب مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وما يُزعم من قيام بعض أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بأنشطة التبشير السياسي أثناء تحركاتهم خارج المناطق والنقاط.

٣٩ - وقد أجرت آلية الرصد والتحقق أنشطة روتينية مثل مرافقة القوات المسلحة الثورية الكولومبية في تحركاتها نحو مناطق أخرى غير المناطق والنقاط، ورصد التخطيط الأمني لحماية القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والقيام بزيارات تقنية إلى المناطق والنقاط، ومرافقة الزيارات الرفيعة المستوى للمقر المحلي للآلية بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثلو الحكومات الأجنبية، ورصد نقاط التجميع المبدئي المؤقتة، ورصد عمليات الإجلاء الطبي والمساعدة فيها.

٤٠ - وأثرت التوترات الاجتماعية وتعبئة المجتمعات المحلية في بعض الحالات في عمل آلية الرصد والتحقق. وقد توقفت تحركات القوات المسلحة الثورية الكولومبية نحو كانيو إنديو (مقاطعة شمالي سانتاندير) في الفترة من ٩ إلى ١٤ شباط/فبراير، بسبب الاحتجاجات التي قامت بها المجتمعات المحلية في لاغابارا لإبداء قلقها إزاء الحالة الأمنية في المنطقة وإزاء التواجد المزعوم للجماعات المسلحة فيها. وفي لافاريانيتي، توماكو (مقاطعة نارينيو)، تظاهر أعضاء المجتمع المحلي، ابتداء من ٢١ شباط/فبراير، بصورة متقطعة أمام الموقع المحلي لآلية الرصد والتحقق، مما أثر على عملها. وقد حالت المظاهرات وحواجز الطرق بالقرب من منطقة الكاريزال، ريميديوس (مقاطعة أنتيوكيا)، دون إمكانية الوصول إلى المقر المحلي للآلية، حين كان أعضاء المجتمع المحلي يحتجون على عمليات الأمن العام الأخيرة التي استهدفت عمليات التعدين غير القانوني. وبالمثل، قام المزارعون المحليون في فيليبيناس، أراوكيتا (مقاطعة أراوكا)، بسد الطرقات، بدعوى تضررهم من الجهود المبذولة لإعداد منطقة فيليبيناس.

رصد تقديم الخدمات اللوجستية

٤١ - تم استئناف عمليات الرصد والتحقق من أنشطة الدعم اللوجستي التي تقوم بها الحكومة لتلبية احتياجات أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وكما ذكرتُ في تقريري السابق، فقد قررت القوات المسلحة الثورية الكولومبية تعليق الإمدادات التي تقدمها الحكومة، بدعوى أن الغذاء يتم تسليمه في حالة سيئة وأن السلطات لا تحترم التزامها باستخدام الموردين المحليين. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قرر الطرفان استئناف الإمدادات الحكومية وطلبا من الآلية مراقبة نوعيتها وكونها محلية المنشأ.

٤٢ - وقد لوحظ تحسن ملموس في الامتثال للالتزامات وفي نوعية الإمدادات التي يتم تسليمها، إذ قامت الآلية بتقديم توصيات لمعالجة أوجه القصور. ومع ذلك، فإن الآلية كشفت عددا من أوجه القصور التي لا زال يتعين معالجتها. ويشمل ذلك حالات تباين بين المواد المطلوبة والمواد المقدَّمة وعدم كفاية الكمية المقدمة من بعض السلع، وعدم كفاية الإمدادات من حليب الأطفال والسلع الأخرى للرضّع، والحاجة إلى معدات لضمان تبريد

السلع القابلة للتلف في بعض المناطق، والحاجة إلى ضمان كون الإمدادات محلية المنشأ وفقا للاتفاقات التي توصل إليها الطرفان.

٤٣ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أشار وزير الصحة الكولومبي إلى أن ٢٤٧ ٦ فردا من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية تم تسجيلهم في النظام الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الحكومة كتائب طبية مؤقتة تقدم المساعدة في نقاط التجميع المبدئي المؤقتة والمعالجة الطبية العاجلة. وقد تم، أثناء التحركات نحو المناطق والنقاط، تقديم المساعدة الطبية إلى ٢٢ شخصا، من بينهم ١١ من الحوامل و ٥ أطفال و ٦ بالغين.

٤٤ - وعلى الرغم من التحسينات التي تحققت، ثمة حاجة ملحة إلى إنشاء عيادات ميدانية في المناطق. ويؤكد وجود ما يربو على ٦٠ من الحوامل والمرضعات من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية أهمية العناية الطبية، وقد اشتكت هذه القوات من عدم إتاحة هذه الرعاية. ويتمثل الغرض من العيادات أيضا في تقديم الخدمات الطبية للمجتمعات المحلية وموظفي آلية الرصد والتحقق. ووفقا لما ذكرته الحكومة لا تزال عملية الشراء جارية. وفي الوقت نفسه، أوفدت الحكومة ''ألوية طبية''، تتألف من عاملين طبيين يقيمون في منطقة محددة لبضعة أيام، إلى المناطق والنقاط بهدف كفالة توفير الرعاية الصحية إلى حين إنشاء عيادات. ويسعى عدد من مبادرات المجتمع المدني إلى دعم تشييد مخيمات للقوات المسلحة الثورية الكولومبية وتحسين ظروف العيش فيها، بما في ذلك توفير المساعدة للحوامل والمرضعات من أفراد هذه القوات.

٤٥ - ودأبت الآلية على رصد حالة إنجاز مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق والنقاط، وأبلغت عن آخر النتائج التي توصلت إليها في تقريرها المؤرخ ١٤ آذار/مارس. وتولت قياس التقدم المحرز بالنسبة المئوية بغية تقديم فكرة عامة عن العملية التحضيرية. وقد اكتملت تقريبا المرحلة الأولى التي تشمل تحديد الأراضي وتأجيرها، ولا يزال استئجار أراض إضافية لإقامة مخيم ثان في إحدى المناطق معلقا. وتشمل المرحلة الثانية إعداد الأرضية، وتوفير المياه والكهرباء والصرف الصحي، وتشييد الأماكن المشتركة. وكانت ١٧ منطقة تقريبا جاهزة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة بينما كانت ٩ مناطق أخرى جاهزة بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة. وتشمل المرحلة الثالثة إيصال المواد وبناء أماكن إيواء. وتم إنجاز زهاء ٢٥ منطقة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة، بينما بلغت نسبة إنجاز منطقة واحدة أكثر من ٥٠ في المائة.

التنسيق والاتصال

٤٦ - واصلت آلية الرصد والتحقق عقد اجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، لتبادل المعلومات بشأن الحالة في الأقاليم التي تقع فيها المناطق والنقاط وللاستماع إلى شواغل المجتمع المحلي بشأن العملية. كما عُقدت اجتماعات مع السلطات على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي. ووضعت الآلية استراتيجية للاتصالات نُفذت من بوغوتا عن طريق مكاتبها الإقليمية الثمانية ووجودها على الصعيد المحلي. وقد بُذلت جهود خاصة من أجل إبراز عمل النساء كجزء من آلية الرصد والتحقق. واضطلعت الآلية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، بتدريب أكثر من ١٤٠ صحفيا في حلقة عمل وطنية وحلقتي عمل إقليميتين وحلقة عمل محلية في مجال الاتصالات لتعزيز فهم عملية وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وعملية إلقاء السلاح.

٤٧ - وفي ١٦ آذار/مارس، بدأت آلية الرصد والتحقق حلقات عمل في مكاتبها الإقليمية بهدف معالجة جملة قضايا من بينها الشواغل الجنسانية المحتملة التي قد تنشأ في سياق أنشطة الرصد، من قبيل تقارير العنف الجنساني. وستشمل حلقات العمل مشاركة موظفين متواجدين في المواقع المحلية وتابعين لعناصر الآلية الثلاثة.

عملية إلقاء السلاح

٤٨ - تحقق إنجاز رئيسي مع بدء عملية إلقاء السلاح في ١ آذار/مارس، عندما شرعت البعثة في تسجيل الأسلحة في مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وفي ١١ آذار/مارس، تلقت البعثة أسلحة ١٤٠ فردا من أفراد هذه القوات الذين يشكلون جزءا من آلية الرصد والتحقق، على أن يعقب ذلك بفترة وجيزة تسليم أسلحة أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية المكلفين بتعزيز الأنشطة المتصلة بالسلام. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت البعثة، بالتنسيق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، في التخطيط للتحقق من تدمير أسلحة هذه القوات الموجودة في المخابئ.

٤٩ - وبينما تمثل تلك الخطوات بداية ملموسة في عملية إلقاء السلاح، فإن الجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلام بيّن أنه بحلول ١ آذار/مارس (بعد ٩٠ يوما من تاريخ بدء نفاذ الاتفاق)، من المفترض أن تكون القوات المسلحة الثورية الكولومبية قد سلّمت ما نسبته ٣٠ في المائة من أسلحة أفرادها إلى البعثة، على أن يعقب ذلك تخزين الأسلحة المتبقية على مرحلتين لاحقتين. وأكدت القوات المسلحة الثورية الكولومبية استعدادها لاتخاذ تلك الخطوات مع إحراز مزيد من التقدم بالموازاة مع ذلك فيما يتعلق بلوجستيات المناطق وتنفيذ

التزامات محددة تندرج ضمن مسؤوليات الحكومة، بما في ذلك توفير الضمانات القانونية والأمنية لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتنفيذ خطط إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا عندما تتم عملية إلقاء السلاح. وعلى الرغم من هذه الدينامية المعقدة إلى حد ما والمتصلة بالالتزامات المتداخلة التي شكلت موضوع تبادل للرسائل ومناقشات أجريت لاحقا بين ممثلي الخاص والطرفين، فقد أعادت الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية تأكيد التزامهما بإكمال عملية إلقاء السلاح ضمن الإطار الزمني المحدد بـ ١٨٠ يوما والمنصوص عليه في اتفاق السلام.

٥٠ - وقد أثرت حالة تشييد المخيمات في بدء أنشطة إلقاء السلاح. فبموجب أحكام اتفاق السلام، من المفروض أن تجري عمليات إلقاء السلاح في مواقع محددة للأمم المتحدة داخل مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية ضمن المناطق والنقاط. وبما أن تلك المخيمات لا يُتوقع أن تكتمل قبل نهاية آذار/مارس بل وربما بعد هذا التاريخ، يجد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية أنفسهم في مخيمات مؤقتة قريبة من الموقع المحدد للمخيمات النهائية ولكنها قد لا تقع ضمنه.

٥١ - وريثما يتم إنجاز المواقع المحددة للأمم المتحدة داخل المخيمات النهائية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، اعتمدت البعثة تدابير تتيح لهذه القوات البدء في عمليات إلقاء السلاح في المخيمات المؤقتة. وأنشأ المراقبون الموفدون إلى المخيمات المؤقتة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية مواقع بدائية للأفرقة ووضعوا الأسلحة في صناديق تخزين معدنية محصنة يسهل نقلها ويتسع كل واحد منها لما يصل إلى ١٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة. ويتم رصد الصناديق عن طريق وجود مراقبيْن على الأقل من مراقبي الأمم المتحدة باستمرار. ومن المتوقع أن تكون جميع المواقع الدائمة المحددة للأمم المتحدة، بما في ذلك حاويات تخزين الأسلحة الأكبر حجما، جاهزة في الأسابيع المقبلة.

٥٢ - ووفقا للجدول الزمني المحدد في اتفاق السلام، ينبغي تدمير المواد المتفجرة غير المستقرة الموجودة داخل مخابئ الأسلحة بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير (بعد ٦٠ يوما من تاريخ بدء نفاذ الاتفاق). وقد تعذّر التقيد بهذا الإطار الزمني الطموح بسبب حالات تأخر في انتقال أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق والنقاط. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على تزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن موقع المخابئ السالفة الذكر، والبعثة حاليا بصدد نشر ٦٠ مراقبا للتحقق من سحب الأسلحة المودعة في المخابئ فضلا عن تدمير المواد المتفجرة غير المستقرة، بالتنسيق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، تحققت البعثة من موقع

مخبأ للأسلحة الخفيفة، ومن نقل محتوياته من الأسلحة من كالوتو إلى مونتي ريدوندو، كورينتو (مقاطعة كاوكا). وستشكل العمليات المقبلة لرصد تدمير مخابئ الأسلحة ومراقبتها مهمة رئيسية، ولا سيما بسبب وجود معظم المخابئ في أماكن نائية يصعب الوصول إليها.

٥٣ - وتشارك إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في بوغوتا وضباط الأمن على الصعيدين الإقليمي والمحلي في تخطيط العمليات المتعلقة بإلقاء السلاح وتدمير أعتدة القوات المسلحة الثورية الكولومبية غير المستقرة المودعة في المخابئ. واتفق على أن يتم، عقب تقييم إدارة المخاطر الأمنية لجمل عملية إلقاء السلاح، إجراء تقييمات محددة لإدارة المخاطر الأمنية لكل عملية محلية لتدمير الأسلحة والمتفجرات غير المستقرة.

مهام التنسيق الفني

٥٤ - واصل موظفو التنسيق الفني في البعثة تعاونهم مع السلطات على الصعيد الوطني والمحلي وعلى صعيد المقاطعات، ومع منظمات المجتمع المدني لتبادل المعلومات بشأن عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة.

٥٥ - فعلى الصعيد الوطني، تعقد البعثة اجتماعات منتظمة مع المجتمع الدبلوماسي والزعماء السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والكنائس والأوساط المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات الشعوب الأصلية والجمعيات النسائية ومنابر الجماعات غير الحكومية. وقد أتاحت تلك اللقاءات للبعثة أن تتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وأن تقدم إحاطات بشأن تنفيذ ولايتها. كما أتاحت أيضا فرصة لتجميع وجهات النظر المتعلقة بالتحديات والمخاطر المحتملة التي تواجه عملية السلام، ولا سيما وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح. وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية النشطة والمؤثرة في المجتمع الكولومبي، فإن هذه التبادلات ضرورية بشكل خاص لعمل البعثة وقبولها ومشروعيتها على نطاق واسع، وهي تسهم أيضا في إعلام الرأي العام بديناميات العملية. ولهذه التفاعلات أهمية خاصة بالنظر إلى تحفظات بعض الأوساط الشعبية فيما يتعلق بعملية السلام. ثم إن عقد اجتماعات منتظمة مع أوساط المجتمع المدني التي تجمع بين المنظمات النسائية والمجموعات الإثنية سلط الضوء على رغبتها في المشاركة وفي استشارتها طوال عملية تنفيذ اتفاق السلام. وقد سلطت الجماعات المعنية بحقوق الإنسان الضوء على الحالة الأمنية والتهديدات السالفة الذكر التي يواجهها القادة المجتمعيون والمدافعون عن حقوق الإنسان.

٥٦ - ولا تزال العلاقة المثمرة مع الفريق القطري للأمم المتحدة قائمة على جميع المستويات. وتشارك البعثة بانتظام في اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، سواء في المقر

في بوغوتا أو على الصعيد الإقليمي، فتوفر معلومات مستكملة وتستكشف سبل زيادة التعاون المتبادل. فعلى سبيل المثال، تعاونت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بهدف إجراء تقييمات محلية للمشاريع السريعة الأثر المحددة الأهداف في البلديات التي تستضيف المناطق والنقاط. وتحقيقا لهذه الغاية، أتاحت البعثة للموظفين المشاركة في زيارات التقييم المشتركة بين الوكالات إلى المناطق والنقاط خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. وكان للوكالة الكولومبية لاستصلاح الأراضي العاملة تحت إشراف مكتب المستشار الرئاسي المعني بمرحلة ما بعد النزاع مشاركةٌ رئيسية في هذه الجهود.

رابعا – تشكيل البعثة وهياكلها

٥٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت البعثة إجراءات سريعة لتبلغ كامل قدرتها التشغيلية. وهي تعمل حاليا بكامل طاقتها في مقرها الوطني في بوغوتا، وفي ثمانية مكاتب إقليمية ومكتب دون إقليمي في بوغوتا بدأ أنشطته في ١٧ كانون الثاني/يناير. وأدى مكتب بوكارامانغا مهامه انطلاقا من أماكن عمل مؤقتة حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير عندما أصبح المكتب الدائم جاهزا. وينطبق ذلك أيضا على مكتب كيبدو الإقليمي الذي استلم أماكن عمل دائمة في ١٢ كانون الثاني/يناير. ولا يزال مكتب ميديلين الإقليمي يؤدي مهامه انطلاقا من أماكن عمل مؤقتة، على الرغم من أن الانتقال إلى أماكن العمل النهائية متوقع قريبا.

ألف – المراقبون

٥٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ الحد الأقصى المأذون به للبعثة ٤٥٠ مراقبا من ١٩ بلدا، من بينهم ٥٨ امرأة (١٣ في المائة).

٥٩ – وفي الوقت الراهن، ينتشر مراقبو آلية الرصد والتحقق في ٢٣ مقرا محليا مؤقتا وضمن ٣ أفرقة محلية مؤقتة متنقلة – أغوا بونيتا (مقاطعة كاكويتا)، وكانيو إنديو (مقاطعة نورتي دي سانتندير)، والغالو (مقاطعة قرطبة) – بحيث يغطون جميع المناطق والنقاط.

٦٠ – ولم يحرز تقدم يذكر في توسيع المقار المحلية لآلية الرصد والتحقق وتحسينها، على الرغم من تعهد السلطات بالقيام بذلك بحلول نهاية كانون الثاني/يناير. ونتيجة لذلك، لم تتمكن البعثة من إيفاد وحدة مراقبيها بالكامل إلى المقار المحلية، على النحو المقرر؛ ولا يزال قرابة ٢٠٠ مراقب (فضلا عن ٢٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨ موظفين مدنيين فنيين) إما في مقر البعثة في بوغوتا وإما في المكاتب الإقليمية الثمانية التابعة للبعثة في

انتظار توافر أماكن في المقار المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد إدخال التحسينات المقررة على الهياكل الأساسية والأمن في المقار المحلية (مثل بناء سياج يحيط بالمباني وتركيب نظم الإضاءة الأمنية). وخلال الاجتماع الذي عقده ممثلي الخاص مع لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق في ٢١ شباط/فبراير، أشارت الحكومة إلى أنها ستقوم بإدخال تحسينات على المقار المحلية. وفي ٩ آذار/مارس، وقّعت الحكومة على اتفاق مع مقاولين لتحسين المواقع المحلية.

باء – التنسيق والدعم الفني

٦١ – وصلت نائبة ممثلي الخاص لكولومبيا، تانيا باتريوتا البرازيلية الجنسية، إلى البعثة في ٣ شباط/فبراير.

٦٢ – وأحرزت البعثة تقدما كبيرا على صعيد التوظيف في مكاتبها الإقليمية الثمانية. وفي جميع المكاتب الإقليمية، تم توظيف رؤساء المكاتب وموظفي الاتصال وموظفي الإعلام الوطنيين وضباط الأمن.

٦٣ – ويعمل الموظفون المدنيون الذين أوفدوا إلى المقار المحلية بشكل وثيق مع عنصر المراقبين ويشكلون جزءا لا يتجزأ منهم. وبذلت جهود دؤوبة لتعيين نساء في هذه الوظائف كوسيلة لضمان زيادة التكافؤ بين الجنسين. ومن بين وظائف الفئة الفنية البالغ عددها ١٧ في الرتبة المحلية ومتطوعي الأمم المتحدة الذين انضموا إلى البعثة والبالغ عددهم ٣٠ متطوعا، يبلغ عدد النساء ٣٦ (٧٦ في المائة). وكما ذكر، كان هناك تأخير في نشر المراقبين في إطار الفرع الموضوعي بسبب التأخيرات اللوجستية في توسيع المقار المحلية. وقد نُشر المراقبون الذين وصلوا إلى البعثة، بعد تدريبهم، إلى مكاتبهم الإقليمية، حيث يشاركون بشكل كامل في أعمال الأفرقة الإقليمية ويسافرون بشكل متكرر إلى مقارهم المحلية للتفاعل قدر الإمكان مع أعضاء أفرقة الآلية المحلية الثلاثية الأطراف.

جيم – الدعم المقدم للبعثة

٦٤ – واصلت البعثة اعتمادها على قدرات الأمم المتحدة الموجودة في كولومبيا لتيسير تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية والمالية، بشكل أولي عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم توقيع طلب توريد الخدمات الطبية، التي توفر الإجلاء والتغطية الطبية لمراقبي البعثة والمرافق الصحية في المخيمات، مع حكومة كولومبيا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. أما طلبات التوريد المتبقية التي تحدِّد نطاق وبيان الدعم اللوجستي والإداري المقرَّر أن تقدمه الحكومة إلى آلية الرصد والتحقق والبعثة، فقد بات الانتهاء منها وشيكا.

٦٥ - وعلى النحو المأذون به في قرار مجلس الأمن ٢٣٠٧ (٢٠١٦)، يتعين تقاسم التكاليف المتعلقة بآلية الرصد والتحقق مناصفةً مع الحكومة. وتم سداد البيان الأولي بالمصاريف من جانب الحكومة في ٢٨ شباط/فبراير ويتم حاليا تجهيز الدفعة الثانية من الفواتير الحكومية لسدادها.

٦٦ - ووفقا لأحكام تقاسم التكاليف تلك، قدمت الحكومة، حتى الآن، ما مجموعه ١٢٢ مركبة مما إجماليه ١٥٨ مركبة لازمة لآلية الرصد والتحقق وللبعثة. وسيستمر نشر المركبات المتبقية وفقا لموعد افتتاح المقر المحلي. وتعاقدت البعثة بشأن طائرتي هليكوبتر ونشرهما لتقديم الدعم اللوجستي وكفالة التنقلات والقيام بالرحلات المقررة بانتظام والرحلات الخاصة للمناطق والنقاط المحلية. وستوفر هذه القدرات دعما حاسم الأهمية لعملية إلقاء الأسلحة. ولأغراض كفالة الاتصالات المتنقلة والثابتة في المناطق النائية، طلبت حكومة كولومبيا إلى البعثة تحمل المسؤولية الكاملة عن توفير الخدمات الهاتفية واللاسلكية وخدمات الربط بشبكة الإنترنت على نطاق البعثة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والمناطق والنقاط المحلية. وجميع المكاتب الإقليمية مجهزّة حاليا بقدرة معززة للاتصال اللاسلكي وبأجهزة الاتصال الهاتفي الساتلية وذات الترددات العالية جدا. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأت البعثة بسرعة عقودا لتوفير طائفة كاملة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المواقع المحلية. وهذه العقود قيد التنفيذ حاليا.

٦٧ - وفي ١٦ آذار/مارس، من بين الموظفين المدنيين الدوليين المأذون بهم البالغ عددهم ١١١، بلغ عدد الموظفين الذين بدأوا العمل مع البعثة ٨٨، ومن المقرر أن يصل ٤ آخرون وثمة ٢٣ في طور التعيين. ومن مجموع الموظفين المدنيين المأذون بهم للبعثة والبالغ عددهم ٢١١ موظفا، تم تعيين ١٤٨ وقد بدأ بعضهم العمل في البعثة في حين حُددت مواعيد وصول الآخرين. ومعظم الوظائف المتبقية البالغ عددهما ٧٩ وظيفة التي لا تزال قيد التعيين هي من فئة الوظائف الوطنية. وتبلغ نسبة النساء بين الموظفين المدنيين في البعثة ٤٧ في المائة.

دال - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٨ - تواصل حكومة كولومبيا، وبخاصة الشرطة الوطنية الكولومبية، توفير الأمن لآلية الرصد والتحقق وللبعثة. وتوفر إدارة شؤون السلامة والأمن القيادة المستمرة والدعم التشغيلي والمشورة بشأن سياسات وإجراءات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بالتعاون الوثيق والتنسيق مع السلطات الكولومبية.

٦٩ - ويشمل نظام إدارة الأمن فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في إطار هيكل أمني متكامل وموحد، تحت مسؤولية المسؤول المعين وفقا لأحكام مذكرة الأمين العام المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن سلطة إدارة شؤون السلامة والأمن على موظفي الأمن والأصول في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وسيعمل رئيس مستشاري الأمن/رئيس ضباط الأمن تحت إشراف المسؤول المكلَّف ويكون مستشاره الرئيسي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى رئيس مستشاري الأمن/رئيس ضباط الأمن إسداء المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن جميع المسائل المتعلقة بسلامة البعثة وأمنها.

٧٠ - وتشمل جميع المكاتب الإقليمية ضابط أمن إقليمي. ويتولى ضباط الأمن الإقليميون مسؤولية ضمان الامتثال لسياسات وإجراءات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن كل في منطقته. وفي إطار التنسيق والتوجيه التقني اللذين يوفرهما ضباط تنسيق الأمن الميداني، يقوم ضباط الأمن الإقليميون بإسداء المشورة لرؤساء المكاتب الإقليمية ورؤساء المراقبين الإقليميين بشأن المسائل الأمنية. وتم تعيين منسقين لشؤون أمن البعثة في كل منطقة ونقطة من أجل الاتصال بضباط الأمن الإقليميين والتنسيق معهم. وشارك ضباط تنسيق الأمن الميداني وضباط الأمن الإقليميون في رصد تحركات القوات المسلحة الشعبية الكولومبية إلى المناطق والنقاط.

٧١ - ونتيجة لإدارة المخاطر الأمنية التي وُضعت للبعثة، تتراوح مستويات المخاطر المتوقعة فيما يتصل بمعظم التهديدات المحددة (هجمات المخربين والنيران المتقاطعة والمظاهرات العنيفة) بين المنخفض والمتوسط. ومن وجهة نظر أمنية، فإن الأنشطة المقررة للبعثة تعد قابلة للتطبيق في حال نُفذت تدابير إدارة المخاطر ذات الصلة تنفيذا كاملا. ولا يزال خطر الألغام الأرضية يطرح مخاطر كبيرة في بعض المناطق.

السلوك والانضباط

٧٢ - تلتزم البعثة التزاما قويا بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأي سوء سلوك من جانب أفرادها. وعقب تحليل المخاطر في مقر البعثة والمكاتب الإقليمية، وُضعت مجموعة متنوعة من التدابير الوقائية، بما في ذلك برنامج الزيارات الميدانية المتعلقة بالسلوك والانضباط الذي نشره فريق السلوك والانضباط إلى المكاتب في منطقة مسؤولية البعثة. ولا يزال عقد اجتماعات منتظمة مع المنظمات النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي والاتصال الوثيق مع المجتمعات المحلية أداة هامة للوقاية. وأنشئ فريق للاستجابة الفورية وقائمة تتألف من موظفين ومراقبين دوليين مختارين للتعامل في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة مع أي حالة مشبوهة.

٧٣ - وفي ضوء التحديات المتعددة التي تطرحها ولاية البعثة والأثر الذي يُحتمل أن تخلفه على بيئة العمل أي حالة سوء سلوك، وُضعت خطة لتدريب جميع أفراد البعثة بشأن السلوك المحظور لضمان توافر معرفة واسعة النطاق لدى الموظفين بالتزاماتهم، بما في ذلك الحفاظ على معايير صارمة فيما يتعلق بالحياد واحترام السكان، وكذلك كفالة بيئة خالية من التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة.

٧٤ - وأنشأت البعثة فرقة عمل معنية بالسلوك والانضباط بقيادة ممثلي الخاص تتألف من كبار موظفي البعثة، من أجل استعراض ومناقشة التدابير الوقائية، بغية تحديد الثغرات وتحديد التدابير الأخرى التي ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بالسلوك والانضباط. وفي هذا الصدد، وبناء على توصيات فرقة العمل، قام فريق عمل فرعي معني بالسلوك والانضباط يتألف من عناصر مختلفة في البعثة بتطوير واستعراض المواد التدريبية وسياسة الرفاه لضمان عدم حدوث أي حالات سوء سلوك. وعلاوة على ذلك، عُممت على جميع المكاتب ومقر البعثة والمكاتب الإقليمية ملصقات وتقويمات تؤكد على سياسة عدم التسامح إطلاقا وتبلغ بالتسلسل الإداري.

خامسا - ملاحظات

٧٥ - لقد استمرت رحلة كولومبيا الرائعة صوب السلام. والصور التي شهدها شهر شباط/فبراير لآلاف أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بينما هم يقومون بمسيرتهم الأخيرة إلى المناطق حيث ستبدأ إعادة إدماجهم في الحياة المدنية وتحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى منظمة سياسية إنما هي صور لسلام ظن الكثير من الكولومبيين أنهم لن يروه. وهذه الخطوات التاريخية إلى الأمام، التي تمت في إطار اتفاق السلام الشامل، إنما هي دليل على ما تتسم به عملية السلام من قدرة على الصمود وعلى التزام الأطراف.

٧٦ - وينبغي ألا نغفل هذا التقدم المحرز حتى وإن كانت عملية السلام تواجه الآن تحديات في مجال التنفيذ. وفي إطار هذا المسعى، تواجه هذه العملية عقبات ليست نادرة في تنفيذ السلام، ولا سيما عندما تفرض المهام المتوخى تحقيقها في اتفاق السلام، بحكم نطاقها، ضغطا على الموارد والقدرات، ضمن قيود زمنية صعبة. وكما لاحظتُ في تقريري الأخير المقدم إلى المجلس (S/2016/1095)، فإن الانتقال من الحرب إلى السلام في كولومبيا يواجه صعوبات فريدة، بما في ذلك نمط من انعدام الأمن في المناطق الريفية الذي تعاني منذ وقت طويل من النزاع، ووجود روابط قوية باقتصاد غير مشروع يشهد ازدهارا. ويشكل العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان مصدر قلق بلغ. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوات الأولى

صوب التنفيذ تتزامن مع المرحلة الأولى من القيام بحملات للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٨، الأمر الذي ينطوي على مجموعة خاصة من التعقيدات.

٧٧ - وفي التعامل مع هذه التعقيدات في كولومبيا، يظل الأساس الرئيسي لعملية السلام هو التصميم من جانب قيادة حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على تحقيق هدف السلام المستدام، بما في ذلك تحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى منظمة سياسية، وإعادة إدماج أعضائها وتوفير ثمار السلام للناس والمناطق الأشد حاجة إلى الأمن والاستقرار والتنمية. وهذا الاعتزام لم تؤثر عليه التحديات التي تمت مواجهتها منذ توقيع اتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وذلك كما يتضح بوجه خاص من الاحترام التام لوقف إطلاق النار من جانب الطرفين طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، سيظل التزام قوات الأمن الكولومبية - الجيش والشرطة - بالعملية هو الأساس لتوطيد السلام.

٧٨ - وهناك عوامل أخرى تشكل نقاط قوة: فالبعثة، في اتصالاتها مع شتى قطاعات المجتمع الكولومبي - الكنيسة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والمنظمات الإثنية والمجتمعات المحلية - وجدت دعما قويا للجهود المبذولة لكفالة استدامة عملية السلام. ولا جدال حول ضرورة وضع حد نهائي لنزاع امتد عبر أجيال، وإن كان لا يزال لدى البعض شكوك وهواجس وأوجه اعتراض بشأن أجزاء من اتفاق السلام. ولعملية السلام جذور حقيقية في هذا التوافق الوطني الواسع بين الأطياف السياسية.

٧٩ - وعلى الرغم من هذه المنجزات، هناك مسائل ترى الأمم المتحدة، بالاتفاق مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، أنها ملحة، ولا سيما بالنظر إلى العملية الدينامية لإلقاء السلاح وعملية تحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى حزب سياسي، وهما عمليتان من المفترض إنجازهما في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. وقد ذُكرت عدة مسائل حساسة في هذا التقرير، تتراوح بين تسريع تنفيذ قانون العفو واشتراط توفير الرعاية الصحية في المناطق. وسيصبح البعض أكثر حساسية بمرور الوقت، بما في ذلك توفير الضمانات الأمنية وفرص تأمين سبل مربحة لكسب الرزق عقب إلقاء السلاح. كما أن العملية سيتم تقييمها، بشكل متزايد، في جميع المناطق المتضررة بمدى تقديم ثمار ملموسة للسلام.

٨٠ - ويقع جزء كبير من مسؤولية النهوض بتنفيذ اتفاق السلام على عاتق الحكومة على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية. غير أن القطاع الخاص والمجتمع المدني يمكنهما أن يساهما

بمواردهما وقدراتهما الخلّاقة. ولدى المجتمع الدولي ما يسهم به في هذه الجهود المشتركة، وهو يرى، عن حق، في عملية السلام الكولومبية رسالة تشجيع تشتد الحاجة إليها مفادها أن النزاعات الفتاكة يمكن تسويتها بالوسائل السلمية.

٨١ - وأود أن أشكر مرة أخرى الدول الأعضاء، وأخص بالذكر بشكل أساسي وليس حصري جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على مساهماتها الحاسمة الأهمية بالمراقبين إلى البعثة. ولم تصل البعثة إلى مستوى النشر الكامل، مع تضمنها نسبة مثالية من المراقبات، إلا بفضل استجابة البلدان المساهمة. وأود أيضا أن أسلّم باستمرار دعم البلدين الضامنين وهما كوبا والنرويج، والبلدين المصاحبين، وهما جمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي.

٨٢ - وأخيرا، أود أن أثني على ممثلي الخاص، جان أرنو، وفريقه على الجهود التي بذلوها بجد وإصرار لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، وكذلك التعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يؤدي دورا هاما في تيسير تنفيذ اتفاق السلام. وستواصل الأمم المتحدة تقديم أقصى قدر من الدعم لعملية السلام الكولومبية التي تمسك بزمامها وتقودها الأطراف الكولومبية والشعب الكولومبي.